مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية

ISSN: 2617-5908

تصور مقترح للتخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠(*)

إعداد

د/الجوهرة بنت عبد العزيز الزامل
أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

*)- تاريخ تسليم البحث ٢٠٢٠/٢/١٧م تاريخ قبوله للنشر ٢٠٢٠/٣/٨م.

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى التخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك من خلال المؤشرات الفرعية التالية: (تحديد أهداف- إعداد ووضع- تنفيذ- متابعة- تقويم) خطط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، بالإضافة إلى تحديد العقبات التي تواجه التخطيط للتنمية المستدامة، والتوصل لمجموعة من المقترحات للتخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية باعتبارها من أنسب الدراسات الملائمة للهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، وقد استخدمت منهج المسح الاجتماعي الشامل وطبقت على أعضاء هيئة التدريس (الخبراء الأكاديميين في مجال التخطيط للتنمية المستدامة) بعينة من الجامعات السعودية (الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض- الأمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض- الملك سعود بالرياض- أم القرى بمكة المكرمة- الملك عبدالعزيز بجدة) وعددهم (٥٧) عضو هيئة تدريس تخصص التخطيط الاجتماعي واعتمدت على استبيان لجمع البيانات وقد أكدت نتائج الدراسة تنمية وعي المخططين بأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، دراسة المشكلات المستقبلية للتنمية المستدامة، والعمل على صياغة أهداف وخطط التنمية المستدامة وفق إستراتيجية واضحة ورؤى مستقبلية في إطار فلسفة التنمية المستدامة وبأسلوب علمي مخطط.

الكلمات المفتاحية: تصور مقترح- للتخطيط- للتنمية المستدامة- رؤية المملكة.

Dr.Aljawaharh Abdulaziz Al-Zamil
Assistant professor in Social Planning
Princess Nourah bint Abdulrahman University
Email: aaalazamil@pnu.edu.sa

Abstract:
The study aimed at determining the level of planning for sustainable development in the Saudi society in the light of the Kingdom's 2030 vision, through the following sub-indicators: (setting goals - preparing and setting - implementing - following up - evaluating) plans for sustainable development in the Saudi society in the light of the Kingdom's 2030 vision, in addition To identify the obstacles that face planning for sustainable development, and reach a set of proposals for planning for sustainable development in Saudi society in light of the Kingdom's 2030 vision.
This study is considered descriptive and analytical studies as one of the most appropriate studies appropriate to the goal that you seek to achieve, and has used the comprehensive social survey method and applied to faculty members (academic experts in the field of planning for sustainable development) with a sample of Saudi universities (Princess Noura bint Abdul Rahman in Riyadh - Imam Muhammad bin Saud Islamic in Riyadh - King Saud in Riyadh - Umm Al-Qura in Makkah - King Abdulaziz in Jeddah) and they number (57) a member of the teaching staff who specializes in social planning and adopted a questionnaire to collect data. KE 2030, the study of future problems of sustainable development, and to formulate goals and sustainable development plans according to a clear strategy and future visions within the framework of sustainable development philosophy and scientific manner scheme.
Key words: a proposed vision - planning - sustainable development - the Kingdom's vision.

مشكلة الدراسة:

تعد التنمية المستدامة محورًا أساسيًا لمستقبل البشرية، وكمفهوم أخذ في الاتساع والانتشار في السنوات الأخيرة وتبنته الأمم المتحدة من خلال منظماتها المتخصصة وتجاربها في بعض الدول المتقدمة والنامية.

وترتبط التنمية المستدامة بالإنسان الذي يعتبر الركيزة الأساسية لبناء التنمية والانطلاق بمعدلاتها وتوجه لصالحه، وذلك من خلال أنشطته المتعددة وجهوده المتواصلة والتنظيمات التي يقوم بإدارتها والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش في إطاره وعائد أنشطته في أبعاد هذا الواقع إيجابيا أو سلبيا، وتتوقف قوه ودرجة ونوعية هذا العائد على استمرار التنمية وتواصلها من خلال التوازن بين أنشطة الإنسان في المجتمع والبيئة التي يعيش في إطارها بنظمها المختلفة وتنظيماتها وتنمية استخدامه للموارد البيئية المتاحة أو تلك التي يمكن إتاحتها مستقبلاً من خلال إستراتيجية واضحة ومحددة لأهدافها التنموية على المدى القصير والبعيد والتي تحقق التوازن البيئي المنشود (السروجي، حسن، ٢٠٠٢م، ٤٠-٤٢).

ويعتبر ترسيخ مفهوم ومبادئ وقيم التنمية المستدامة من خلال صنع السياسات التنموية هو الركيزة الرئيسة التي لا يجب التنازل عنها عند التفكير في التخطيط للتنمية للحفاظ على مستوي معيشي ملائم ونوعية حياة جيدة للبشر وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع ثروات تلك التنمية بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية (Mocnaghten, 2000,23).

وتظهر أهمية التنمية المستدامة في اعتمادها على نوعية التنمية وليس حجمها، وفي إتباع سياسة عدالة توزيع الدخول وحماية الفئات المهمشة التي لا يلتفت إليها نظام السوق، وتبني برامج هادفة لمعالجة الأمية ومستوي المهارات الفنية والصحة والتعليم والإسكان والزيادة السكانية والتغير الذي يطرأ على التركيبة السكانية (أبوعرة، ٢٠٠٦م، ٩١).

وتتحدد الأهداف الاجتماعية لمهنة الخدمة الاجتماعية في التأكيد على إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس، وبناءً علية تسعي ممارسة الخدمة الاجتماعية إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والوصول إلى مجتمع عادل يحرص على إشباع حاجات الناس، وإزالة العقبات التي تعترض الأداء الجماعي لهؤلاء الناس، تلك العقبات التي تشمل العوامل الشخصية والمجتمعية (يونس،١٩٩٥م، ٣٢-٣٣).

وفي إطار الربط بين التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية صدر تقرير الأمم المتحدة (مستقبلنا المشترك) والذي جاء فيه" أننا يجب أن نحدد احتياجاتنا الحالية دون أن نثير الشبهات حول طاقات

المستقبل ويجب علينا أن نوجه وبفعالية تطورنا وتنميتنا لعالم أفضل ونجعل الأفضلية للفقراء" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ٥).

ويعد التخطيط مطلبا أساسيا قبل البداية في القيام بأي برنامج للخدمات الإنسانية لأن التخطيط يتجه للمستقبل، كما أنه يتسم بالاستمرارية وارتباطه بعملية اتخاذ القرار وتوضيح الطرق العقلانية والإجراءات المنظمة لتلك العملية ويربط بين الوسائل والغايات، خاصة مع التطور الذي طرأ على التزامات الدولة المعاصرة واعتبار خدمات الرعاية الاجتماعية أحد مسئولياتها المهمة، بما يتفق مع فلسفة التنمية المستدامة (عبدالعال، ١٩٩٩م، ٢٣١).

وتعد إحدى نقاط التحدي التي تواجه عمليات التخطيط الاجتماعي في الديمقراطيات المعاصرة هي كيفية إحداث التوازن بين المصالح المعقدة والمتشابكة للجماعات السكانية العديدة الموجودة، وللتخطيط الاجتماعي أدوات متعددة تساعد في تحقيق الأهداف بأسلوب علمي وباستثمار أفضل للموارد والإمكانيات المادية والبشرية والمالية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها وتساعد في نقل المجتمع من وضع اجتماعي معين إلى وضع أخر أفضل منه، ويجب التخطيط لتحقيق ذلك التوازن من خلال تنمية مستدامة عادلة (عبد الله، ٢٠٠٤م، ٧٦).

وتري ديانا كوينرز أن المصادر التي يمكن الحصول منها على بيانات ومعلومات تتعلق ببرامج ومشروعات التنمية متعددة ومتنوعة بعضها متاحا في النشرات الإحصائية والبعض الآخر عن طريق الوزارات المعنية، أو عن طريق المسوح المختلفة إلا أنه لابد من التأكد من صدق وثبات ما تم جمعه من معلومات قبل الاستفادة منها في التخطيط للتنمية ويكون ذلك من خلال: (كوينرز، ١٩٩٠م، ٨٤-١٨٦).

١. تعدد مصادر الحصول على تلك المعلومات.
٢. استخدام أكثر من وسيلة لجمع هذه المعلومات والبيانات.
٣. أخذ رأي كل من السكان والخبراء والفنيين والساسة.

وأكدت نتائج دراسة عيد (٢٠١٧م) على أن للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص دور كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضرورة وضع أنظمة لمحاسبة شركات القطاع الخاص على أدائها الاجتماعي، بحيث تقدم التسهيلات المختلفة للشركات المسئولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع السعودي.

وتشير دراسة البغدادي (٢٠٠٨م) إلى إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار القضاء على العشوائيات بالاعتماد على الخرائط التخطيطية الواقعية لتحقيق الإحياء والتجديد الحضري والترميم وإعادة الإعمار وإعادة الاستخدام والتحسين والارتقاء وإعادة التطوير، وقد أوصت بضرورة تشكيل لجان خاصة لدراسة المناطق العشوائية وإعداد المخططات التنظيمية والتخطيطية العامة والتفصيلية بالاعتماد

على الخرائط التخطيطية للوصول إلى أنسب وأسرع الحلول لتطوير المناطق العشوائية وضمان استدامة التنمية والتطوير.

كما أكدت نتائج دراسة شمعان (٢٠١٥م) أنه باستخدام الخرائط التخطيطية قد أمكن تحليل واقع الخدمات التعليمية في بغداد الجديدة ومعرفة الإمكانيات والموارد المتاحة القائمة وتقييم الواقع وتوضيح نواحي القصور في هذه الخدمات وتمكن المخططين الاجتماعين من تحديد مستلزمات النمو في المستقبل في إطار التخطيط للتنمية المستدامة ومراعاة احتياجات الأجيال المستقبلية.

كما تؤكد نتائج دراسة الروسان (٢٠٠١م) على ضرورة استخدام المرئيات الفضائية لمراجعة وإنتاج الخرائط الطبوغرافية، بالإضافة إلى أن استثمار التطور التكنولوجي وسرعة الحاسبات الالكترونية ودقة المعلومات الرقمية قد حسن وطور من عمليات إنتاج الخرائط، كما أن عمليات ترقيم وتخزين المعلومات الطبوغرافية قد حسنت من مواصفات وإنتاج خرائط طبوغرافية جيدة.

وتبرز أيضاً نتائج دراسة قديد (٢٠١٠م) ضرورة إدراج البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال الاعتماد على الخرائط الاسترشادية ضمن أسس ومقومات التخطيط في كافة مراحله ومستوياته ووجوب الأخذ بأسلوب التخطيط البيئي والالتزام به خاصة فيما يتعلق بدراسة تقييم الأثر البيئي على مستوي التخطيط الاستراتيجي المستدام والمخطط الهيكلي ومشروعات التنمية العمرانية الكبرى والتخطيط التفصيلي للمناطق المقصودة بالتنمية من خلال تصميم الخرائط التخطيطية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما تشير دراسة المنديل (٢٠٠٨م) إلى أهمية إعداد دلائل إرشادية وخرائط على مستوي التخطيط العمراني والعمل على تطويرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار الربط بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة فقد أكدت نتائج دراسة نويل Noel (2010) أن استثمار رأس المال البشري في إطار التنمية المستدامة غير كاف لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وإنما يتحقق من خلال تطبيق برامج خاصة بالعدالة الاجتماعية تزيد من قيمة رأس المال البشري ومن هنا يتحقق النمو الاقتصادي بشكل أسرع، ولذا فالعدالة الاجتماعية يمكن أن تحقق أهداف التنمية المستدامة في إطار المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

وقد توصلت نتائج دراسة راليرتز (2003) Ralarte حول التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية إلى أن العوامل المحلية والمكانية تؤدي دورا هاما في تحديد فرص الحياة والمساهمة في تحقيق الضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع ومن ثم تعزيز البعد المكاني والبعد الزمني والنوعي والبشري للعدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.

وهذا ما أكدت علية أيضاً نتائج دراسة كاليموتيو Caellomito (2007)بأن هناك مجموعة من المبادئ التي يجب أن تستند إليها برامج التنمية المستدامة مثل التنسيق والتفاعل بين كل الأبعاد المؤثرة على

التنمية، مع مراعاة مشاركة سكان المجتمع على كل المستويات المجتمعية وتحديد العلاقة بين الإنسان وبيئته والاعتراف بالعدالة الاجتماعية والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية والحفاظ على الموارد البيئية من أجل الأجيال المستقبلية.

وفي هذا الإطار تؤكد نتائج دراسة جلاسمير Glasmeier 2003 أن التنمية المستدامة هي استراتيجية يمكن من خلالها القضاء على الفقر في المجتمعات المحلية وذلك من خلال العمل على تنمية قدرات الأفراد على استثمار ما لديهم من موارد وإمكانيات محلية بما يحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات بين سكان المجتمع المحلي. وقد أكدت نتائج دراسة باتريك Patrinick 2004 أن التخطيط يمثل أحد العناصر المهمة للتنمية المستدامة العادلة، وأن الأهداف القريبة والبعيدة المدى تتطلب التعاون والمشاركة من المجتمع وفق آليات تخطيطية في إطار من المتابعة والتكامل والتنسيق بين كافة الجهات المنوط بها تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأوضحت نتائج دراسة ماركوك Markku 2005 أن الموارد البشرية تمثل القوة الرئيسة والمحورية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن الموارد ورأس المال البشري يقدمان دورا مهما في التوجه المادي والاستهلاكي لكافة فئات المجتمع في إطار دعم مفهوم وفلسفة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ومن هنا تتضح أهمية التنمية المستدامة ودورها في تلبية حاجات وطموحات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات المستقبل، من خلال التخطيط لإشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بفرص الأجيال المستقبلية في إشباع احتياجاتها في إطار الإنصاف والعدالة الاجتماعية وتساوي البشر في الحصول على نفس الفرص المتكافئة.

ويهتم ممارسو الخدمة الاجتماعية بالبحث عن أسباب العدالة المتعلقة باحتياجات الجانب الإنساني، حيث يناقشون الظلم الواقع على حقوق عملائهم في المجتمع، ويري فريد لينو Freddolino أن الدفاع يتضمن توزيع الإمكانيات والموارد والمصادر الطبيعية بمساواة وعدل، كما يحاول الأخصائيون الاجتماعيون أن يوضحوا الأشكال المختلفة للظلم الاجتماعي، كما يدافعون عن التغيرات في السياسة والتشريعات لكي تفي باحتياجات الجانب البشري وتعزز تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع (Shneider;2001,79-80).

وقد تبلورت الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى للتنمية في المملكة منذ بدء الاعداد لخطة التنمية الأولى، فأرست تلك الأهداف التوجهات الأساسية التي تضمن تواصل الجهد التنموي واستمراريته على مدى أفق تخطيطي يتجاوز الثلاثين عاما. وعلى الرغم من اختلاف التركيز النسبي لاستراتيجية كل خطة من خطط التنمية الخمسية على تحقيق هذه الأهداف تبعًا لما تمليه الظروف السائدة آنذاك محليا

ودوليا وما هو متوقع، الا أن خطط التنمية ظلت محافظة على التوازن في تحقيق هذه الأهداف بما يحقق الاستمرارية المرحلية والضرورية لعملية التنمية المستدامة في المجتمع السعودي.

ووفقا لرؤية ٢٠٣٠ فان الوطن الذي ننشده لا يكتمل إلا بتكامل أدوارنا، فلدينا جميعاً أدوار نؤديها سواء أكنا عاملين في القطاع الحكومي أو الخاص أو غير الربحي، وهناك مسؤوليات عديدة تجاه وطننا ومجتمعنا وأسرنا وتجاه أنفسنا كذلك، في الوطن الذي ننشده، سنعمل باستمرار من أجل تحقيق آمالنا وتطلعاتنا، وسنسعى إلى تحقيق المنجزات والمكتسبات التي لن تأتي إلا بتحمّل كل منا مسؤولياته من مواطنين وقطاع أعمال وقطاع غير ربحي.

حيث ترى رؤية ٢٠٣٠ أن حفاظنا على بيئتنا ومقدراتنا الطبيعية من واجبنا دينيّا وأخلاقياً وإنسانياً، ومن مسؤولياتنا تجاه الأجيال القادمة، ومن المقومات الأساسية لجودة حياتنا، لذلك سنعمل على الحد من التلوث برفع كفاءة إدارة المخلّفات والحدّ من التلوث بمختلف أنواعه، كما سنقاوم ظاهرة التصحّر، وسنعمل على الاستثمار الأمثل لثروتنا المائية عبر الترشيد واستخدام المياه المعالجة والمتجددّة، وسنؤسس لمشروع متكامل لإعادة تدوير النفايات، وسنعمل على حماية الشواطئ والمحميّات والجزر وتهيئتها، بما يمكّن الجميع من الاستمتاع بها، وذلك من خلال مشروعات تموّلها الصناديق الحكومية والقطاع الخاص.

واستناداً على ما سبق تتحدد المشكلة الرئيسة للبحث في التساؤل التالي: **ما التصور المقترح للتخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية ٢٠٣٠؟**

تساؤلات الدراسة:

١. ما واقع التخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟ ويتم ذلك من خلال المؤشرات الفرعية التالية: (تحديد أهداف– إعداد ووضع– تنفيذ– متابعة– تقويم) خطط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.؟.

٢. ما الصعوبات التي تواجه التخطيط للتنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟.

٣. ما التصور المقترح للتخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

أهمية الدراسة:

١. تكمن أهمية البحث في ضرورة الاهتمام بالتخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي، تلك التنمية التي تستهدف إشباع احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال لفرص الأجيال المستقبلية في إشباع احتياجاتها.

٢. تناولت رؤية المملكة ٢٠٣٠ في أكثر من موضع ضرورة الاهتمام بالتنمية المستدامة في كافة قطاعات المجتمع وضرورة مراعاة العدالة الاجتماعية بين الفئات المختلفة عند التخطيط للتنمية.

٣. أهمية الخروج بتصور مقترح من وجهة نظر الخبراء الأكاديميين قد يسهم في تفعيل التخطيط للتنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، بدءا من تحديد الأهداف وإعداد ووضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها.

أهداف الدراسة:

١. تحديد واقع التخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ويتم ذلك من خلال المؤشرات الفرعية التالية: (تحديد أهداف–إعداد ووضع– تنفيذ– متابعة– تقويم) خطط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢. تحديد الصعوبات التي تواجه التخطيط للتنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٣. التوصل لتصور مقترح للتخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

حدود الدارسة:

أ) **الحدود المكانية:** عينة من الجامعات السعودية وتحددت في جامعات الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بالرياض– الأمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض– الملك سعود بالرياض– أم القرى بمكة المكرمة– الملك عبدالعزيز بجدة.

ب) **الحدود البشرية:** أعضاء هيئة التدريس (الخبراء الأكاديميين في مجال التخطيط للتنمية المستدامة) بعينة من الجامعات السعودية وعددهم (٥٧) عضو هيئة تدريس تخصص التخطيط الاجتماعي.

ج) **الحدود الزمنية:** استغرقت فترة جمع البيانات وتحليلها وتفسير نتائجها ما يُقدر تقريباً بشهرين حيث طبقت هذه الدراسة في الفترة الزمنية من سبتمبر ٢٠١٩م حتى فبراير ٢٠٢٠م.

مصطلحات الدراسة:

١. **مفهوم التخطيط:** التخطيط هو مجموعة عمليات منظمة تشارك فيها القيادات المهنية والشعبية لإحداث تغييرات اجتماعية تهدف إلى نقل المجتمع من وضع اجتماعي إلى وضع أفضل منه خلال فترة زمنية محددة عن طريق اتخاذ مجموعة من القرارات لاستخدام الموارد المتاحة حالياً ومستقبلاً لإشباع ومواجهة المشكلات في ضوء أيديولوجية المجتمع (علي، ٢٠٠٢م، ٢١) ويعرف التخطيط الاجتماعي بأنه ذلك النشاط المنظم لتحديد وتقدير الاحتياجات والأهداف وتعبئة الموارد والإمكانيات، وتحديد الأولويات، ثم تصميم البرامج والمشروعات في إطار مجموعة من الخطط وتنفيذها في توقيت زمني معين (Iones,1995,56).

كما يعرف التخطيط بأنه مجموعة من الجهود التي يمكن عن طريقها التحكم في أنشطة المجتمع المتعددة، حتى يمكن حصر الموارد والإمكانات المتاحة أو التي يمكن إتاحتها وتحديد الاحتياجات والمشكلات، ثم تصميم البرامج والمشروعات التي تعمل على مقابلاتها تحقيقاً للأهداف (Minnery,1989,44).

وهناك من يعرفه بأنه مجموعة الأنشطة والجهود التي تمارس في ميدان الرعاية الاجتماعية والمرتبطة بتنمية المجتمع وتنظيمه، ووضع البرامج المتنوعة وتحليل السياسة الاجتماعية، كما يستخدم لتدعيم عمليات صنع القرار في مجال الخدمات الإنسانية (Gummes,1995,2180).

وبصفة عامة فالتخطيط تسمية تطلق على كل نشاط منظم للأفراد أو الجماعات يتميز باستخدام الذكاء والبصيرة للوصول إلى أهداف ومحاولة مقابلة الاحتياجات الجديدة هذا النشاط يتطلب رأياً صائباً وتصوراً منظماً واقتراحات المخطط ومستهد فاته وهي توضع دائماً على أساس: (حمزاوي، أبو النصر، 1994م، ص10).

- الخبرات الماضية. الوسائل الحاضرة المتاحة. الأهداف المستقبلية.

ويعرف التخطيط إجرائيا في البحث بأنه: مجموعة من الأنشطة المنظمة لتحديد وتقدير الاحتياجات والأهداف وتعبئة الموارد والإمكانيات، وتحديد الأولويات، ثم تصميم البرامج والمشروعات في إطار مجموعة من الخطط وتنفيذها في توقيت زمني معين، تراعي إشباع احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بفرص الأجيال المستقبلية في إشباع حاجاتها.

٢. مفهوم التنمية المستدامة: التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، وهي تتضمن مفهومين أساسيين هما:

- مفهوم الحاجات وخصوصاً الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطي الأولوية المطلقة.
- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ٨٣).

وتعرف التنمية المستدامة إجرائيا في البحث بأنها: مجموعة الجهود التي تستهدف مقابلة حاجات أفراد المجتمع السعودي ومحاولة الإشباع الدائم والمستمر لحاجاتهم، بهدف تحسين نوعية حياتهم بما لا يخل بفرص الأجيال المستقبلية في اشباع احتياجاتها وذلك في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الإطار النظري للدراسة:

نشأة التنمية المستدامة: تعتبر التنمية المستدامة محورا أساسيا لمستقبل البشرية، وكمفهوم أخذ في الاتساع والانتشار في السنوات الأخيرة وتبنته الأمم المتحدة من خلال منظماتها المتخصصة وتجاربها في بعض الدول.

وترتبط التنمية المستدامة بالإنسان الذي يعتبر الركيزة الأساسية لبناء التنمية والانطلاق بمعدلاتها وتوجيهات لصالحه، وذلك من خلال أنشطته المتعددة وجهوده المتواصلة والتنظيمات التي يقوم

بإدارتها والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش في إطاره وعائد أنشطته في أبعاد هذا الواقع ايجابيا أو سلبيا ويتوقف قوه ودرجة ونوعية هذا العائد على استمرار التنمية وتواصلها من خلال التوازن بين أنشطة الإنسان في المجتمع والبيئة التي يعيش في إطارها بنظمها المختلفة وتنظيماتها وتنمية استخدامه للموارد البيئية المتاحة أو تلك التي يمكن إتاحتها مستقبلاً من خلال إستراتيجية واضحة ومحددة لأهدافها التنموية على المدى القصير والبعيد والتي تحقق التوازن البيئي المنشود (السروجي، حسن، ٢٠٠٢م، ص٣٢٩).

ويرجع مفهوم التنمية المستدامة حيث قدمت وثيقة الإستراتيجية العالمية لصون الطبيعة عام ١٩٨٠ وثيقة مستقبلنا المشترك (تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م) مفهوم التنمية المتواصلة كواحدة من الأسس الرئيسية للمستقبل، فالتنمية المستدامة هي التي تحقق التوازن بين تفاعلات المنظومات الثلاث (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، وتحافظ على صحة النظم البيئية وحسن أدائها (القصاص، ٢٠٠٠، ٩٩).

وترجع جذور التنمية المستدامة إلى مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢م وبدأت في تقرير اللجنة الدولية للتنمية والبيئة الذي نشر تحت عنوان"مستقبلنا المشترك" عام ١٩٨٧م وقد نظمت الأمم المتحدة مؤتمراً عالمياً حول التنمية المستدامة بوجه خاص عام ١٩٩٢م وتعتمد فكرة الاستدامة كما حددها باربير Barbier على تداخل وتلاقي أهداف ثلاث أنساق وأنظمة هي النسق أو النظام الاقتصادي والنسق أو النظام الاجتماعي والنسق أو النظام البيئي (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ٦٨).

وطبقاً لهذا التداخل فإن تواصل التنمية على الأمد البعيد مرهون بالبعد الاقتصادي وما يتضمنه من قوي وأدوات إنتاج وتكنولوجيا وموارد اقتصادية مختلفة، والبعد والسياق الاجتماعي المرتكز على الإنسان والتنمية البشرية والإطار القيمي والثقافي والتفاعلات الاجتماعية والبعد البيئي ومتغيراته المختلفة وذلك في إطار متكامل بين هذه الأبعاد.

وقد ازدادت أهمية فكرة الاستدامة على حد قول جليفورد بنشوت Gleford Piuchot بظهور ثلاثة مشكلات بيئية كبري وتقيم في البلاد النامية وهي تأكل التربة والتصحر واستنزاف الغابات الاستوائية مما أدي لظهور مشكلات في دول العالم الثالث تؤثر بشكل أو بآخر على بقايا هذه المجتمعات (Mishol El, 2004 ,9-11).

وتستهدف استراتيجية التنمية المستدامة في معناها الواسع نشر الانسجام بين الكائنات البشرية، والبشرية والطبيعية، وفي السياحة المحدد لأزمات التنمية والبيئة لأعوام الثمانيات، والتي لم تغلب عليها المؤسسات الحالية السياسية والاقتصادية والوظيفية والدولية، وربما لا تستطيع التغلب عليها، فإن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب:

١. نظاماً سياسياً يضمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار.

٢. نظاماً اقتصادياً قادراً على إحداث فائض ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والاستدامة.

٣. نظاماً اجتماعياً يقدم الحلول للمؤشرات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة.

٤. نظاماً إنتاجيا يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية.

٥. نظاماً تكنولوجياً يبحث باستمرار عن حلول جديدة.

٦. نظاماً دولياً يرعي الأنماط المستديمة للتجارة والتمويل.

٧. نظاماً إداريا مرناً يملك القدرة على التصحيح الذاتي (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ١١٠-١١١).

وهذه المتطلبات هي أقرب ما تكون إلى طبيعة الأهداف التي ينبغي أن تكون أساس العمل القومي والدولي للتنمية، والمهم هو الإخلاص في ملاحقة هذه الأهداف، والقدرة على تصحيح الخروج منها.

ولما كانت التنمية المستدامة ترتكز على فهم وتحليل التطور التاريخي لحركة قوى التنمية بدءاً من فجر الخليقة حتى الآن وانطلاقاً إلى القرن القادم والمستقبل، بالإضافة إلى أعمال التراكم المعرفي والثقافي، والتي يكتسب منها الإنسان المهارات والقدرات الإبداعية، فان التطور التاريخي لحركة منظومة التنمية في تاريخ الإنسان، يشير إلى أن هذه القوي تتحرك من خلال قوة جسد الإنسان منذ فجر التاريخ إلى القرن السابع عشر، وكان نتاجها الحضاري نحو الزراعة، إلا انه منذ القرن السابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر من القرن العشرين كانت بداية الثورة الصناعية والتكنولوجية، وروافدها المختلفة اعتماداً على قوة الآلة، والتي أدت إلى نمو التجارة، وتراكم رأس المال وانطلاق الاقتصاد، أما في الألفية الثالثة فإن التنمية ستعتمد أساساً على قوة العقل التي ترتكز على قدرة الإنسان في استخدام المعلومات والابتكار والسيطرة على العلم وتقنياته(محفوظ، ٢٠٠٩م، ص٦٦).

وتعتمد التنمية المستدامة على فلسفة تتحدد فيما يلي:

١. أن للإنسان الحق في الحياة بمستوي لائق حاضراً ومستقبلاً، في إطار تنمية حقيقية.

٢. ليس من حق الإنسان في المجتمع تبديد أو استنزاف الموارد المجتمعية المتاحة لصالح التنمية ومستقبلها.

٣. يتوقف استمرارية وتواصل التنمية في المجتمع على قدرات الإنسان الفاعلة وتنظيمه لاستخدام الموارد المجتمعية وتنميتها، ومن ثم فان الإنسان في المجتمع من أهم موارده وثرواته، ومن هنا فيجب التركيز على التنمية البشرية في المجتمع كمدخل أساسي وضروري لإحداث التنمية المتواصلة أو المستمرة باعتبارها طاقة مجتمعية ومحور عملية التنمية لا تتم إلا به، ولا هدف لها

سواه وهو الذي ييسر للمجتمع السلع والخدمات اللازمة لإحداث التغيرات الوظيفية والهيكلية التي تسهم في بقاء المجتمع وتنميته استمرار تقدمه (السروجي، طلعت، ٢٠٠٢م، ص٣٤٩).

٤. ضرورة حماية البيئة والمحافظة على تواصل عمل الديناميكيات بها وتأمين التوازن البيئي الطبيعي من حيث عمليات البناء والهدم.

٥. شبكات الأمان الاجتماعي: وجود ترتيبات كافية لرعاية الضحايا المؤقتين لقوي السوق من أجل الاستثمار البشري، وإعادة تدريب العاملين، والوصول إلى الفرص الإنمائية – وكذلك وجود دعم أكثر دواماً لفئات مثل المعوقين والمسنين.

وتتحدد العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة في ثلاث عناصر متفاعلة وهي:

١- ثروة بشرية.

٢- ثروة مالية تستخدم التكنولوجيا الحديثة.

٣- ثروة طبيعية (عوض وآخرون، ٢٠٠٧م، ٦٠-١٦١).

ونتيجة التفاعل بين هذه العناصر هي التنمية التي تعود على الإنسان بالرفاهية والارتقاء بمستوي الحياة، وإذا حدث أي خلل أو نقص في إحدى المكونات الثلاثة فلم تعد هناك تنمية، لأنه لو زاد المال اليوم واستنزفت الطبيعة فسوف ينقص المال غداً.

والحقيقة في هذه العناصر أن الإنسان هو الذي يقود ويوجه هذه العناصر مما يستلزم تنسيق قدرات وكفاءة عالية لقيادة هذه العناصر.

واستناداً إلى ما سبق فإن أهداف التنمية المتواصلة أو المستدامة تستخدم فيما يلي:

١-المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعاً على المدى البعيد.

٢- وضع خطط التنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق العدالة بين الأجيال.

٣- تحقيق المشاركة الشعبية والواسعة.

٤- ترشيد استغلال كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة (Amartx,2007,221).

ويؤكد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أنه لا يمكن إيجاد مخطط واحد للتنمية المستدامة، طالما كانت النظم الاقتصادية والاجتماعية والظروف البيئية للبلدان تختلف بشكل واسع، ومع أنه يتوجب على كل دولة أن تضع المضامين المحددة للسياسة الخاصة به، الا انه ينبغي أن يقترح التنمية المستدامة بغض النظر عن هذه الاختلافات هدفا عاما للمجتمع ولا يمكن لبلد أن يتطور بمعزل عن الآخرين، لذلك فان السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب توجيها جديدا في العلاقات الدولية، وسيتطلب

النمو المستديم طويل المدى تغيرات بعيدة المدى لإنشاء تدفقات في التجارة، ورأس المال والتكنولوجيا، تكون أكثر إنصافا وأفضل توفيقاً مع أساسيات البيئة.

ركائز التنمية المستدامة: تملك البشرية القدرة على أن تجعل التنمية مستديمة، أي أن تتضمن استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجاتهم، وينطوي مفهوم التنمية المستدامة على حدود– وإن لم تكن حدوداً مطلقة، بل قيود يفرضها الوضع الراهن للتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي لموارد البيئة، وقدرة الغلاف الحيوي على امتصاص آثار النشاطات الإنسانية. ألا أن من الممكن إدارة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي وتحسينها على حد سواء لفسح الطريق أمام عصر جديد من النمو.

بينما تتحدد ركائز التنمية المتواصلة في الركائز التالية: (السروجي، حسن،٢٠٠٢م، ٣٢٩)

١– **الاستدامة أو الاستمرارية:** بمعني أن التنمية يجب أن تلبي حاجات الحاضر دون أن يخل ذلك بحاجات الأجيال المقبلة ليورث الآباء أبنائهم الأرض خصبة موصلة العطاء والمياه والهواء نظيفاً، وهذه الركيزة تتضمن مفهومين أساسين هما:

أ– إشباع الحاجات الأساسية لفقراء العالم فموارد الأرض كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية إذا ما أديرت بكفاءة وبطريقة موصلة وعادلة، والدراسات تؤكد صحة قول غاندي (إن الأرض تكفي لتوفير حاجات كل فرد وليس أطماع كل فرد) (فهمي، ٢٠٠٦م، ٣٣).

ب– الحفاظ على البيئة وعدم استنزافها أي حدود قدرة البيئة على التجديد من خلال استغلال الموارد بمعنى الحصول على أعلى عائد بأقل استهلاك ممكن ويترتب على ذلك ضمان استمرار رخاء الشعوب الغنية لأنه لو نشبع الحاجات الأساسية للفقراء فسوف يستنزفون البيئة ويلوثنها وهذا سينعكس على الأغنياء لان المصلحة المشتركة مستمرة بين الجميع فإذا أردت الحياة لنفسك فاطلب الحياة لأبنائك أولاً ولن تكون لك الحياة إلا إذا أخذت من مواردها فقط بقدر حاجتك وأعطيتها بقدر حاجتها وحاجات الآخرين.

ولن نستطيع ضمان هذا الاستمرار بدون الديمقراطية وهذا ينقلنا إلى الركيزة الثانية.

٢– **الديمقراطية:** يجب أن تعتمد التنمية على ديمقراطية حقيقية تمليها مصلحة الأغلبية ومصلحة البشرية جمعاء ولا يجوز اعتبار آخر أن يعلو على ذلك سواء بحجة تكنولوجيا بحتة أو سيطرة أقلية قوية أو غيرها.

٣– **المشاركة الشعبية:** فإذا أريد للناس أن يتمكنوا من تحقيق التنمية فلابد أن تكون لديهم سلطة، ولابد أن يكونوا قادرين على التحكم في أوجه نشاطهم في إطار مجتمعاتهم المحلية، وينبغي أن يشارك الناس ليس فقط في العمل المادي الذي تطلبه التنمية بل في التخطيط وفي تحديد الأولويات لان مفتاح التنمية هو المشاركة.

٤- **القيم:** فإذا أردنا تنمية متواصلة فعلينا بالإصلاح ونبدأ بالقيم لأنها هي الأساس لضمان نجاح التنمية ومن هنا تبرز أهمية نشر مجموعة من القيم المرغوبة مثل قيم العدالة بمفهومها الواسع بين الأجيال والبلاد والأشخاص وعدم استغلال الآخرين، والقيم الجمالية والإنسانية، ولقيم التي تشجع على ترشيد الاستهلاك ليتناسب مع قدرة النظم البيئية، وقيم المشاركة والتعاون والقيم الدينية الأصلية (Amartx,2007,173).

٥- **التنمية البشرية:** التنمية البشرية تطرح منهجاً جديداً يهدف مباشرة إلى أحوال البشر ويتجاوز هدف النمو وزيادة الدخل ليركز على الارتقاء بالقدرات البشرية باعتبار ذلك هو الهدف الحاكم لكل جهود التنمية، ومن بين طرق التعبير عن التنمية البشرية أنها عملية توسيع خيرات الناس وطبقاً لهذا المفهوم فان ضمان الدخل يعتبر بالتأكيد من الوسائل الرئيسية لتوسيع خيارات الناس وتحسين أحوال معيشتهم، بيد أنه أحيانا ما يحدث خلط بين زيادة الدخل– التي لا تعدو أن تكون وسيلة من وسائل التنمية البشرية – والارتقاء بمستوي القدرات البشرية، أن الحكم على مستوي المعيشية في مجتمع في مجتمع ما لا يجب أن يكون من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل وإنما من خلال قدرات الناس على أن يعيشوا الحياة التي يرغبونها.. أن السلع لا يجب أن تقيم في حد ذاتها وإنما يجب أن ينظر إليها كوسائل لرفع القدرات البشرية مثل الصحة والمعرفة، واحترام الذات والقدرة على المشاركة بفاعلية في حياة المجتمع– وبالنسبة (لمارتيا سن) فان حرية الاختيار هي حجر الزاوية في حياة مريحة، وتوسيع قدرات البشر يتضمن مزيداً من حرية الاختيار (عثمان، ٢٠٠٠، ص١-٤).

٦- **من رأس المال البشري إلى القدرات البشرية:** حيث ينبع منهج التنمية البشرية من هذه التنمية هي الغرض النهائي للتنمية الاقتصادية فهذا المنهج ينظر إلى التخلف على أنه افتقار إلى القدرات المعينة أكثر من كونه افتقاراً إلى الدخل في حد ذاته، وربما يمكن توضيح إلى أي مدي يختلف منهج التنمية المتمحور حول الدخل مع منهج القدرات البشرية من خلال مقارنة تعامل كل منهما مع الوسائل والغايات فالمنهج الأول يقيم الاستثمار في"رأس المال البشري" شاملاً الصحة والتغذية والتعليم– كليه بمعيار الدخل أو الناتج الإضافي الذي يتولد عن هذا الاستثمار، فيعتبره مجدياً طالما أن عائده يزيد عن تكلفته أما أنصار منهج القدرات فإنهم على العكس من ذلك يرون أن رفع قدرات الناس على القراءة والكتابة أو الحصول على تغذية جيدة وان يكونوا أصحاء هي بذاتها أهداف ينبغي العمل على تحقيقها حتى لو كان القياس التقليدي العائد الاقتصادي من الاستثمار أو تحسين التغذية والرعاية الصحية مساوياً للصفر وذلك على أية حال، احتمال بعيد جداً خاصة إذا ما أحسن توجيه هذا الاستثمار.

وهناك أيضاً مجموعة من المرتكزات لبناء استراتيجية التنمية المستدامة في المجتمع تتحدد فيما يلي:

١- تحقيق التوازن الطبيعي للعناصر والموارد الطبيعية من خلال العلاقة الايجابية بين التنمية والبيئة، وحساب وتقدير عائد النشاط البشري على البيئة ايجابياً وسلبياً.

٢- وجود القدرات المتميزة في المجتمع من خلال تنمية القدرات البشرية الفاعلة التي تستطيع توجيه الموارد البيئية وحسن تنظيم استخدامها وذات القدرات المميزة علمياً وتكنولوجياً.

٣- استخدام التكنولوجيا المناسبة التي تمكن العناصر البشرية من حسن استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد البيئية، ولا تحدث إخلالاً في التوازن بين التنمية والبيئة.

٤- تحليل السياسات الإقليمية والدولية والعالمية وعدم الانعزال عنها كأمر مفروض وضروري ولاحتماله لإحداث التوازن المنشود بين التنمية والبيئة الكونية، وفي نفس الوقت بناء نموذج خاص للتوازن البيئي.

٥- تدعيم ما يمتلكه المجتمع من قدرات من خلال اكتشاف وتنمية القدرات البشرية، توفير احتياجات القدرات المتميزة، أجهزة معلومات أكثر كفاءة، متطلبات صنع السياسات في المجتمع وإدارة التنمية المستدامة (السروجي، حسن، ٢٠٠٢م، ٢٥٩).

متطلبات التخطيط للتنمية المستدامة: لن يكون بالإمكان نجاح التنمية المستدامة دون الاقتسام العادل لتكاليف ومكاسب حماية البيئة داخل البلدان وفيما بينهما، وهذا يعني بالنسبة للمكاسب أن يكون هناك عدالة بين الأجيال فلا يزيد رصيد جيلنا من موارد البيئة على حساب الأجيال القادمة فالاستمرار يجب أن يمتد للموارد من خلال المحافظة عليها لتستمر في العطاء والتواصل دائماً، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال المحافظة عليها للمحافظة عليها لتستمر في العطاء والتواصل دائماً، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال العدالة والمساواة بين الأجيال وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على الأنواع وكافة الكائنات والنباتات ويمتد هذا إلى قارة القطب الجنوبي وغيرها (ماكفيل، جورج:٢٠٠٠م، ٣)

وتحتاج عملية التخطيط للتنمية المستدامة إلى عدد من المتطلبات الضرورية في المجتمع والتي يمكن أن تتمثل في: (السروجي، حسن، ٢٠٠٢م، ٢٥٦-٢٥٧).

١- بناء استراتيجيات وخطط تحقق أهداف التنمية على المدى الزمني القريب والبعيد والتي تحافظ على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية وتحديد المدى الزمني البعيد.

٢- مراعاة الاعتبارات البيئية وعدم الإسراف في استخدام الموارد الطبيعية القائمة واستنزافها والإخلال بالديناميكية الطبيعية لهذه الموارد في البيئة، ويستلزم ذلك ربط مفاهيم التنمية

بمفاهيم البيئة والإبعاد البيئية، ومن هنا وجب بناء استراتيجيات التنمية من منظور بيئي من اجل التخطيط للتنمية واستمرارها وتواصلها.

٣- تتطلب استمرارية التنمية في المجتمع حماية البيئة والموارد الطبيعية من الاستنزاف وقد يحتاج الأمر تشريعات ملزمة تساعد على تحقيق هذه الحماية ومن ثم التوازن البيئي الطبيعي وحماية الأجهزة البيئية المنتجة للموارد الطبيعية.

٤- ويبدأ التوازن من مستوي المشروع على المستوي المحلي ويتدرج تصعيده على المستويات الإقليمية والقومية والدولية والعالمية.

٥- اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمع القادر على إبداع وتقبل واستخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي والتي تنظم وتوجه استخدام الموارد الطبيعية في المجتمع وأنشطة وجهود الموارد البشرية.

٦- قدرات مؤسسية في المجتمع أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه المورد البشري وتفاعله مع الموارد الطبيعية الأخرى المتاحة أو تلك التي يمكن إتاحتها.

٧- التخطيط للتنمية المتواصلة في إطار شمولي للبيئة بإبعادها المختلفة ومراعاة تعدد وتشابك ردود الأفعال وإيجاد نماذج تخطيطية تحقق أهداف التنمية المتواصلة في أقصر وقت مكن، وتحقق في الوقت ذاته التوازن المستهدف بين أنشطة التخطيط للتنمية المتواصلة وعمليات التجديد والهدم من خلال ردود أفعال وقدرات محسوبة بدقة واختيار واستخدام نوع ومستوى التكنولوجيا التي تحقق مردود يساهم في إحداث التوازن بين التنمية والبيئة ولا يخل بهذا التوازن.

٨- وتتطلب التنمية المتواصلة كذلك قدرات إدارية في المجتمع تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتوجيه السياسات والبرامج الاجتماعية.

٩- ويعتبر تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والجهود غير الحكومية وكفاءة وفعالية المنظمات الأهلية مطلباً من متطلبات التنمية المتواصلة من خلال المشاركة الفاعلة في بناء السياسات والاستراتيجيات واقتراح وتنفيذ ومتابعة الخطط وتقويمها، ودورها في إعداد وتنمية القدرات البشرية الفاعلة الواعية المؤثرة ايجابياً في التنمية المجتمعية وضمان تواصلها واستمراريتها.

معوقات التنمية المستدامة: نبهت جميع مؤتمرات قمة الأرض إلى محدودية وندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم، وأن الاستمرار في استخدامها غير المرشد قد يعرضها للاستنزاف، وبالتالي إلى عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة، ومن هذا المنطلق أكدت تلك المؤتمرات ضرورة خلق علاقة أخلاقية تربط بين الإنسان والبيئة، يتحقق عنها صون للبيئة، إضافة إلى ذلك قد نبهت إلى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة

عالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية، بما في ذلك اجتثاث الفقر (السروجي، حسن، ٢٠٠٢م، ٢٦٩).

ورغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، **وذلك لعدد من الأسباب التي لعل من بين أهمها وأبرزها:** (ماكفيل، جورج،٢٠٠٠م، ٨٧-٨٩)

١- الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة ١٤٠ في المائة خلال الـ ٥٠ عاما الماضية، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠م تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.

٢- انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو ١,١ مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو ١٠% من جميع الأمراض في البلدان النامية.

٣- عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن.

٤- مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

٥- استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

٦- تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر والنتح، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

٧- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم.

٨- عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

وهناك عدة مشكلات اقتصادية رئيسة تواجه تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها وهي:

١- **ارتفاع تكاليف حماية البيئة:** ويعتمد هذا الرأي على تقديرات البنك الدولي في أوائل القرن الحالي التي ترى أن تكلفة المشروعات الصناعية الجديدة المحافظة على البيئة تتراوح ما بين (٤٥-٦٥%) من تكلفة المشروعات الحالية لان التكنولوجيا الجديدة مكلفة، ومن هنا رحبت بعض الدول النامية مثل البرازيل، بالتلوث الذي يؤدي للتنمية على أساس أن حماية البيئة تعد ترفاً بالنسبة للدول النامية التي تعاني من مشاكل خطيرة (United Nations,2000, P222).

وهناك تعارض بين حماية البيئة وحل مشكلات الدول النامية لأن حماية البيئة لم تتم إلا من خلال المساهمة في حل مشكلات الدول النامية، ومن ثم فان مشكلات البيئة لم تعد ترفاً يحتمل التأجيل ويجب أن تحل البلاد النامية مشكلاتها وإذا حدث هذا فسوف تغرق البلاد النامية في مزيد من الديون والتضخم والتصحر والفقر والمجاعة: والحقيقة الجلية أن حماية البيئة هي الفرصة الحقيقة للدول النامية للنهوض والتقدم والتخلص من كثير من مشكلاتها، لأن الجميع أيقن الآن أن البشرية جمعاء في مركب واحد ولا نجاه للبعض دون الآخر، ومن هنا تأتي أهمية التعاون لنجاة البشرية.

أما بالنسبة لتكاليف حماية البيئة وبعض النظر أنها أصبحت ضرورة حتمية لنجاة العالم فان دراسة للبنك الدولي في أوائل الثمانينات مبنية على خبرات حقيقة ببعض الدول النامية تقدر التكلفة الإضافية للتحكم في التلوث والمحافظة على البيئة بنسب تتراوح في المتوسط بين صفر و٣% من جملة تكلفة المشاريع (فهمي، ٢٠٠٨م، ٥٧).

٢- أن حماية البيئة ستؤدي إلى: إغلاق العديد من المصانع وقلة فرص العمل وبالنسبة لهذه المشكلة **فهناك وجهتي نظر تمثلان فيما يلي:**

أ- أن السياسة البيئية المتشددة يمكن أن يكون لها أثر تضخمي يعطل النمو الاقتصادي ويقلل الاستثمار الإنتاجي ويؤدي إلى إغلاق كثير من المشاريع وزيادة البطالة.

ب- أن السياسة البيئية الأكثر فعالية يمكن أن تنشط التقدم التكنولوجي والتوصل إلى أساليب فعالة وزهيدة لتكلفة للتحكم في التلوث وفي استخدام الموارد وتشجيع على ظهور إشكالاً جديدة من المنشآت والصناعات مما يحفز التنمية الاقتصادية ونمو فرص العمالة (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤م، ٥).

وترجيح أي من وجهتي النظر السابقتين سيعتمد على التجربة والتطبيق وتدل الدراسات في الدول الصناعية المتقدمة إلى أن المصانع التي أغلقت فعلاً لأسباب بيئية كانت ١٥٥مصنعاً فقط نتيجة لقوانين التحكم في التلوث ومعظمها مصانع صغيرة وقديمة وكانت ستغلق في غضون سنوات قليلة أي أن قوانين البيئة عجلت فقط بإغلاقها ونتج عن فقد ٣٣،٨٩٩ فرصة عمل وذلك خلال الفترة من عام ١٩٧١م إلى١٩٨٣م وفقاً لتقرير الأمم المتحدة (لديين وآخرون، ٢٠٠٩م، ٧).

٣- **ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار:** يتخوف البعض من أن تكاليف حماية البيئة سوف تضاف إلى المصروفات مما يؤدي إلى ارتفاع ثمن السلعة والأسعار مما يحد من القدرة التنافسية وإمكانيات التصدير فينعكس ذلك على عجز ميزان المدفوعات ويزيد من المشكلة أن معظم معدات حماية البيئة سوف تستورد من الدول المتقدمة وتتلخص تلك المشكلة فيما يلي:

أ- زيادة ثمن السلع.

ب-ما يؤدي للحد من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية (فهمي، ٢٠٠٨م، ١٨٨).

وبالنسبة لزيادة ثمن السلع، هذا ليس نتيجة حتمية وخاصة إذا كان موضوع في الاعتبار من البداية وقبل الإنتاج الفعلي، فمثلاً مصانع البيرة الألمانية راعت من البداية أن تكون العملية الإنتاجية للبيرة بدون تلوث فغيرت العملية الإنتاجية ككل ولم تحاول التدخل في اللحظة الأخيرة لمنع التلوث بفلتر أو خلافه، بل وضعت في اعتبارها من البداية أن تكون العملية الإنتاجية بلا تلوث وكانت النتيجة خفض التكلفة بحوالي (٣%).

ومن ناحية أخري يمكن الاستفادة من النفايات بإعادة تدويلها فالاسمنت المنبعث من المصانع يمكن استخدمها في صنع البلاط مثلاً، كما يمكن الاستفادة من القمامة وغيرها في أشياء أخري قد تؤدي لانخفاض ثمن السلعة.

وتواجه التنمية المستدامة بصفة عامة العديد من المشكلات والصعوبات التي تحد من تواصلها استمراريتها على الأمد البعيد ونحدد أهمها في: (السروجي، حسن،٢٠٠٢، ٣٦٧-٣٦٨):

١- غياب مفهوم إجرائي متفق علية كأساس لاختيار أفضل البدائل لتواصل التنمية.

٢- زيادة كثافة استخدام المادة لكل فرد من الزمن، مما يؤدي إلى زيادة العبء البيئي مع ثبات مستوي العمالة بالإضافة إلى عدم القدرة على ثبات عدد السكان في أي مجتمع.

٣- صعوبة إعادة الهيكلة غياب نموذج وأكثر تنوعاً في الإنتاج والاستهلاك والعمالة (البطالة) في المجتمع وذلك في ظل خصخصة النشاط الاقتصادي وتقلص دور الدولة وإطلاق العنان لقوي السوق، والتجارة العالمية.

٤- عدم القدرة على خفض كثافة استخدام الموارد لمستوي الرفاهية الاجتماعية حيث يتطلب تناقص هذه الكثافة مع مرور الزمن أي يكون معدل تغيرها سالباً وذلك في ظل انخفاض معدل ومستوي الفرد في الرفاء الاجتماعي.

٥- عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تعويض ما يؤخذ منها، كان ولا يتجاوز حجم الصيد من بحر أو نهر قدرته على تكاثر الأسماك أو ما يقطع من أشجار الغابات قدرتها على نمو أشجار بديلة أو ما تتغذي به حيوانات الرعي في أحد المراعي، القدرة على إنتاج الكساء النباتي.

٦- عدم القدرة على إحداث التوازن والتناغم في علاقة الإنسان بالبيئة خاصة المجتمعات النامية.

٧- بعض الآثار السلبية للتكنولوجيا في الدول النامية وسيلة لإعادة توازن البيئي المطلوب، وان هناك إشكالية خلل في التفاعل بين المحيط التكنولوجي والمحيط الاجتماعي والبيئي.

٨- عدم فاعلية أو غياب الأدوات المجتمعية الكفيلة لتحقيق الالتزام لمتطلبات البيئية التجربة أن التشريعات هي اقل أدوات فاعلية وأكثرهم كلفة وبالذات في مجموعات النامية وهناك اليوم توجهات جديدة لاستخدام أدوات مثل التوعية والضغط الاجتماعي والأدوات الاقتصادية والمعونة الفنية، وقد يعكس ذلك أهمية التدخل المهني للخدمة الاجتماعية بإستراتيجيها وتكتيكاتها وأدوارها المهنية.

٩- صعوبات ومشكلات تتعلق بالفهم الخاطئ الدينامية الاجتماعية- الاقتصادية- السياسية، والقيم المسيطرة وتوازن القوي بين الفئات الاجتماعية المختلفة، والعوامل الداخلية والخارجية للمجتمع.

١٠- الخلط بين رأس المال البشري والقدرات البشرية وصعوبة تحديد وقياس نوعية الحياة في أي مجتمع.

١١- تهالك وضعف فعالية شبكة الأمان الاجتماعي لبعض الفئات كالفقراء والمعاقين والمسنين.

مؤشرات التخطيط للمستدامة:

لعله من المفيد الإشارة إلى أبرز المؤشرات الأساسية للتخطيط للتنمية المستدامة المتمثلة في الآتي:

١. التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

٢. التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

٣. التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

٤. التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

٥. أهمية إحداث تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميّز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي. وهذه التحولات في الإطار السياسي والاجتماعي، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.

٦. إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة. وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، ومتشابكة، ومتكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيّرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة، والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.

٧. تحقيق تزايد منتظم، عبر فترات زمنية طويلة قادراً على الاستمرار.

٨. زيادة متوسط إنتاجية الفرد، وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف بمتوسط الدخل السنوي للفرد إذا ما أخذ بمعناه الصحيح، وإذا ما توفرت له أدوات القياس الصحيحة.

٩. تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بما يتوازن مع متوسط النمو النسبي المقارن في المجتمعات الأممية الأخرى.

١٠. أن ترتبط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال الحفز والتشجيع، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات، وللمجتمع نفسه، فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها.

وفي الواقع فإن معظم تقارير الدول التي تم تقديمها لسكرتارية الأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة تركز على تعداد المشاريع التي تم تنفيذها والاتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها، وكان معظم هذا التقييم نظريا وإنشائيا ويخضع لمزاج المؤسسة التي تعد التقرير، وهي دائما مؤسسة حكومية يهمها التركيز على الايجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي، ولهذا حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة لكنها لم تنتشر على مستوى العالم حتى الآن، كما لم يتم وضع دراسة مقارنة بين الدول

في مجال التنمية المستدامة إلا من خلال مؤشرات الاستدامة البيئية للعام ٢٠٠٥ والتي وجدت الكثير من النقد المنهجي.

ويتطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم، تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة، ويتطلب الأمر التركيز على ثلاثة مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، وهي:

١- تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسئول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

٢- المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

٣- تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة. توالت الجهود العالمية ما بين عام ١٩٧٢ وعام ٢٠٠٢ للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، من خلال عقد ثلاثة مؤتمرات أرض دولية مهمة.

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- **نوع الدراسة:** تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية باعتبارها من أنسب الدراسات الملائمة للهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، حيث تهدف الدراسة إلى التوصل لتصور مقترح للتخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢- **المنهج المستخدم:** اتساقاً مع نوع الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي الشامل للخبراء الأكاديميين في مجال التخطيط للتنمية المستدامة وعددهم (٥٧) عضو هيئة تدريس بجامعات الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بالرياض- الأمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض- الملك سعود بالرياض- أم القرى بمكة المكرمة- الملك عبدالعزيز بجدة من المتخصصين في التخطيط الاجتماعي بتلك الجامعات.

٣- **أداة الدراسة:** اعتمدت الباحثة في دراستها على استمارة استبيان حول تصور مقترح للتخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث قامت بتصميمها من خلال الرجوع إلى الإطار النظري الموجه للدراسة والدراسات السابقة. وتم عرضها من خلال تصميم

مقياس متدرج على حسب مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة- موافق- إلى حد ما- غير موافق- غير موافق بشدة).

مرحلة اختبار الاستمارة وتتضمن:

١. **صدق المحكمين:** قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان لأعضاء هيئة التدريس (الخبراء الأكاديميين في مجال التخطيط للتنمية المستدامة) بعينة من الجامعات السعودية، والتزمت الباحثة أن تكون محاورها مرتبطة بموضوع وأهداف الدراسة وتساؤلاتها، وكذلك بالمعطيات والأدبيات النظرية، وتم اختيار صدق محتوى الاستمارة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين ، وذلك لإبداء الرأي حول مناسبة الأدوات بأبعادها المختلفة لتحقيق الهدف الذي صممت من أجله، وقد تم استبعاد بعض العبارات التي أشاروا بعدم صلاحيتها والتي لم تحصل على نسبة اتفاق ٧٥% وإضافة بعض العبارات التي أشاروا إليها، وتعديل بعض العبارات الأخرى.

٢. **صدق الاتساق الداخلي للأداة:** بعد التأكد من الصدق الظاهري وصدق المحتوى لأداة الدراسة قامت الباحثة بتطبيقها ميدانياً وعلى بيانات العينة قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إلية العبارة وقد جاءت قيمته (٠٩٠%) مما يؤكد صلاحية الأداة للتطبيق.

٢. **ثبات الاستمارة:** تم إيجاد قيمة معامل الثبات من خلال تطبيق الأداة على عينة مكونه من (١٠) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية تخصص التخطيط الاجتماعي- والتي استبعدتهن الباحثة فيما بعد من عينة الدراسة التي طبق عليها الاستبيان- وعن طريق إعادة الاختبار بفاصل زمني من التطبيق (١٥) يوما على ذات العينة وباستخدام الباحثة معامل الثبات (ألفا – كرونباخ) لإجراء الثبات، وقد جاء قيمته (٠،٨٧%) مما يؤكد صلاحية الأداة للتطبيق.

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها:

جدول (١) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقا لمكان العمل

م	مكان العمل	التكرار	النسبة المئوية
أ	جامعة الأميرة نورة	١١	%١٩،٣
ب	جامعة الإمام محمد بن سعود	١٢	%٢١،١
ج	جامعة الملك سعود	١٠	%١٧،٥
د	جامعة أم القرى	١١	%١٩،٣
هـ	جامعة الملك عبدالعزيز	١٣	%٢٢،٨
المجموع		**٥٧**	**%١٠٠**

يتضح من نتائج الجدول (١) أن توزيع أعضاء هيئة التدريس من الخبراء الأكاديميين طبقاً لمكان العمل، قد جاء في المرتبة الأولى جامعة الملك عبد العزيز بجدة بنسبة مئوية (٢٢،٨%)

وفي المرتبة الثانية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بنسبة (٢١،١%) وفي المرتبة الثالثة جامعتي الأميرة نورة بنت عبد الرحمن وأم القرى بنسبة (١٩،٣%) وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جامعة الملك سعود بنسبة (١٧،٥%)

جدول (٢) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقا للسن

م	السن	التكرار	النسبة المئوية
أ	٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	١١	%١٩،٣
ب	٤٠ إلى أقل من ٥٠سنة	٢٢	%٣٨،٦
ج	٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة	١٦	%٢٨،١
د	٦٠سنه فأكثر	٨	%١٤،٠
المجموع		**٥٧**	**%١٠٠**

يتضح من نتائج الجدول (٢) أن توزيع أعضاء هيئة التدريس من الخبراء الأكاديميين طبقاً للسن، قد جاء في المرتبة الأولى من (٤٠ إلى أقل من٥٠ سنة) بنسبة (٣٨،٦%) وفي المرتبة الثانية من (٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة) بنسبة (٢٨،١%) وفي المرتبة الثالثة من (٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) بنسبة (١٩،٣%) وفي المرتبة الرابعة من (٦٠سنه فأكثر) بنسبة (١٤،٠%) وتتفق تلك النتائج مع الجدول رقم (٤) والخاص بتوزيع عينة الدراسة طبقا لعدد سنوات الخبرة في مجال العمل.

جدول (٣) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقا لدرجة العلمية

م	الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
أ	أستاذ مساعد	٣٠	%٥٢،٦
ب	أستاذ مشارك	٢٠	%٣٥،١
ج	أستاذ	٧	%١٢,٣
المجموع		**٥٧**	**%١٠٠**

يتضح من نتائج الجدول (٣) أن أعضاء هيئة التدريس من الخبراء الأكاديميين طبقاً للدرجة العلمية جاءوا برتبة أستاذ مساعد في المرتبة الأولى بنسبة (٥٢،٦%) وبرتبة أستاذ مشارك في المرتبة الثانية بنسبة (٣٥،١%)، بينما جاء في المرتبة الثالثة والأخيرة رتبة أستاذ بنسبة (١٢،٣%)، وقد يفسر ذلك بقلة عدد الحاصلين على درجة أستاذ في التخطيط الاجتماعي والتي تمكنت الباحثة من الحصول على استجاباتهم، بالإضافة إلى انشغال نسبة من أعضاء هيئة التدريس بالأعمال الإدارية وتأخر ترقياتهم إلى حد ما.

جدول (٤) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقا لعدد سنوات الخبرة في مجال العمل

م	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أ	من ٥سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	٢٤	%٤٢،١
ب	من ١٠سنوات إلى أقل من ١٥ سنوات	٢٨	%٤٩،١
ج	من ١٥ سنة فأكثر	٥	%٨،٨
المجموع		**٥٧**	**%١٠٠**

يتضح من نتائج الجدول (٤) أن أعضاء هيئة التدريس من الخبراء الأكاديميين ذوي الخبرة في مجال العمل (من ١٠سنوات إلى أقل من ١٥ سنوات) جاؤوا في المرتبة الأولى بنسبة (٤٩،١%) وفي المرتبة الثانية ذوي الخبرة (من ٥سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات) بنسبة مئوية (٤٢،١%)، بينما جاء في المرتبة الثانية ذوي الخبرة (من ١٥ سنة فأكثر) بنسبة مئوية (٨،٨%) ويفسر ذلك بأن متوسط خبرة عينة الدراسة من

أعضاء هيئة التدريس من الخبراء الأكاديميين مرتفعة، ويتميزون رؤى يمكن الاعتماد عليها في مجال تخصصهم التخطيط الاجتماعي وما يتعلق بخطط التنمية المستدامة.

جدول (٥) يوضح مستوى تحديد أهداف خطط التنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

م	مستوى تحديد أهداف خطط التنمية المستدامة	موافق بشدة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يتم تحديد أهداف الخطة بشكل واضح.	٩	٢١	١٨	٨	١	٣،٥١	٠،١٣	٦
٢	الأهداف متوازنة بين القطاعات المختلفة في المجتمع.	١٣	٢٠	٢١	٢	١	٣،٧٤	٠،١٢	٣
٣	توضع أهداف واقعية في حدود الإمكانيات المتاحة.	١٣	٢٢	١٢	١٠	٠	٣،٦٧	٠،١٤	٤
٤	الأهداف مترابطة بين القطاعات المختلفة في المجتمع.	٧	٢٢	٢٣	٥	٠	٣،٥٤	٠،١١	٥
٥	تتم صياغة أهداف استراتيجية للخطة.	٩	١٨	٢٠	٧	٣	٣،٤٠	٠،١٤	٨
٦	تتسم الأهداف بالعدالة بين القطاعات المختلفة.	٧	٢٤	١٨	٥	٣	٣،٤٧	٠،١٣	٧
٧	تتم صياغة الأهداف في ضوء الفوارق القائمة.	١٤	٢٥	١٤	٣	١	٣،٨٤	٠،١٢	٢
٨	توضع أهداف قابلة للقياس والتقويم.	١٧	٢٤	١٥	١	٠	٤،٠٠	٠،١١	١
	المتوسط العام للمحور						٣،٥٦		

يتضح من نتائج الجدول (٥) أن مستوى تحديد أهداف خطط التنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث بلغ المتوسط العام للمحور (٣،٥٦) وهو متوسط، وقد جاء الترتيب على النحو التالي:

– جاء في الترتيب الأول (توضع أهداف قابلة للقياس والتقويم) بوسط حسابي (٤،٠٠) وانحراف معياري (٠،١١). وقد يفسر ذلك بأن أهداف خطط التنمية المستدامة في المملكة توضع قابلة للقياس والتقويم مما يؤكد واقعيتها وإمكانية تنفيذها في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، كما يوضح إمكانية تعديلها وتطويرها في حال انحراف بعض الأهداف عن المسار المخطط للتنفيذ، أو في حال حدوث بعض التغيرات المفاجئة في توافر الموارد والإمكانيات المتاحة في المجتمع.

– وقد جاء في الترتيب الأخير (تتم صياغة أهداف إستراتيجية للخطة) بوسط حسابي (٣،٤٠) وانحراف معياري (٠،١٤). وقد يفسر ذلك من وجهة نظر الخبراء الأكاديميين بضرورة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي طويل المدى عند التخطيط للتنمية المستدامة والتي يجب أن تراعي احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بفرص الأجيال المستقبلية في إشباع احتياجاتها. وهذا ما أكدت علية نتائج دراسة راليرتز (2003) Ralarte بأن التنمية المستدامة يجب أن تتم وفق خطط إستراتيجية طويلة المدى تراعي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

جدول (٦) يوضح مستوى إعداد ووضع خطط التنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

م	مستوى إعداد ووضع خطط لتنمية المستدامة	موافق بشدة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	توضع خطة مرنة للتنمية المستدامة.	٢٧	٢١	٧	٢	٠	٤،٢٨	٠،١١	١
٢	تتم مراعاة طبيعة البناء الاجتماعي للمنطقة السكانية.	١٧	٢٦	١٢	٢	٠	٤،٠٢	٠،١١	٦
٣	توضع الخطة بناء على تقدير الاحتياجات المجتمعية.	٢٢	٢٢	١١	٠	٢	٤،١٠	٠،١٣	٣
٤	يتم الاستعانة بالخبراء في وضع خطة التنمية المستدامة.	٢٠	٢٥	١٠	١	١	٤،١٠	٠،١٢	٤
٥	توضع رؤية مستقبلية شاملة عند التخطيط للتنمية.	١٢	٢٤	١٤	٥	٢	٣،٦٨	٠،١٤	٨
٦	توضح المشكلات المؤثرة على استمرارية الخطط التنموية.	١٤	٢٤	١٧	٢	٠	٣،٨٨	٠،١١	٧
٧	يتم تعبئة الشعور بأهمية المشاركة المجتمعية في وضع الخطة.	١٩	٢٤	١١	٣	٠	٤،٠٤	٠،١٢	٥
٨	توضح الخريطة طبيعة البناء الاقتصادي للمنطقة الجغرافية.	٢٦	٢٤	٤	٣	٠	٤،٢٨	٠،١١	٢
	المتوسط العام للمحور							٣،٩١	

يتضح من نتائج الجدول (٦) أن مستوى إعداد ووضع خطط التنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث بلغ المتوسط العام للمحور (٣،٩١) وهو قوي، وقد جاء الترتيب على النحو التالي:

– جاء في الترتيب الأول (توضع خطة مرنة للتنمية المستدامة) بوسط حسابي (٤،٢٨) وانحراف معياري (٠،١١). وقد يفسر ذلك بأن خطط التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية تتسم بالمرونة من وجهة نظر الخبراء الأكاديميين، مرونة مكانية وزمانية وبشرية، تساعد في تعديل الخطة وفق ما يطرأ على المجتمع من تغييرات تستوجب التعديل في مسار الخطة.

– وقد جاء في الترتيب الأخير (توضع رؤية مستقبلية شاملة عند التخطيط للتنمية) بوسط حسابي (٣،٦٨) وانحراف معياري (٠،١٤). وقد يفسر ذلك افتقار خطط التنمية المستدامة في كثير من الأحيان للرؤية المستقبلية الشاملة القائمة على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، مما يحتم ضرورة الاهتمام بمراعاة البعد الاستراتيجي في التخطيط للتنمية المستدامة في المستقبل وفي ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وهذا ما أكدت علية نتائج دراسة جلاسمير Glasmeier 2003 بأن التنمية المستدامة هي إستراتيجية يمكن من خلالها القضاء على الفقر في المجتمعات المحلية وذلك من خلال العمل على تنمية قدرات الأفراد على استثمار ما لديهم من موارد وإمكانيات محلية بما يحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات بين سكان المجتمع المحلي.

جدول (٧) يوضح مستوى تنفيذ خطط التنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

م	مستوى تنفيذ خطط التنمية المستدامة	موافق بشدة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يتم التعامل مع مشكلات تنفيذ الخطة بمرونة.	١٩	١٩	١٥	٣	١	٣،٩١	٠،١٣	٢
٢	يراعى تقسيم العمل عند تنفيذ الخطة.	١٧	٢١	١٣	٦	٠	٣،٨٦	٠،١٣	٤
٣	يتم التنسيق بين الجهات القائمة على التنفيذ.	١٤	٢٤	١٤	٤	١	٣،٨١	٠،١٣	٥
٤	تتم دراسة إجراءات تنفيذ الخطة بدقة.	١٧	٢٤	١٣	٣	٠	٣،٩٦	٠،١٢	١
٥	يراعى المخططين الاجتماعيين تحديد أولويات التنفيذ.	١٠	١٩	٢٣	٥	٠	٣،٦٠	٠،١٢	٨
٦	يتم مراعاة التوقيت الزمني عند تنفيذ الخطة.	١٦	٢١	١٨	٢	٠	٣،٨٩	٠،١١	٣
٧	تنفذ الخطة في حدود التكاليف المحددة.	١٥	١٩	١٩	٤	٠	٣،٧٩	٠،١٢	٦
٨	يتم الاعتماد على الخطة البديلة حالة فشل الخطة الأساسية	١٠	٢٢	٢١	٤	٠	٣،٦٧	٠،١١	٧
	المتوسط العام للمحور						٣،٥٣		

يتضح من نتائج الجدول (٧) أن مستوى تنفيذ خطط التنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث بلغ المتوسط العام للمحور (٣،٥٣) وهو متوسط، وقد جاء الترتيب على النحو التالي:

– جاء في الترتيب الأول (تتم دراسة إجراءات تنفيذ الخطة بدقة) بوسط حسابي (٣،٩٦) وانحراف معياري (٠،١٢). وقد يفسر ذلك بمدى دقة الإجراءات والآليات المتبعة عند تنفيذ خطط التنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء الأكاديميين، ووجود نظام رقابي قوي قادر على متابعة تنفيذ الخطط بدقة، ويسهم في تعديل مسار الخطط حال انحرافها عما خطط له.

– وقد جاء في الترتيب الأخير (يراعى المخططين الاجتماعيين تحديد أولويات التنفيذ) بوسط حسابي (٣،٦٠) وانحراف معياري (٠،١٢). وقد يفسر ذلك بأن تحديد الأولويات كعنصر مهم من عناصر التخطيط للتنمية المستدامة يفتقر للتطبيق بشكل جيد، وقد يرجع ذلك لصعوبة تحديد الأولويات في حال تعدد الاحتياجات وتداخلها في فترة زمنية معينة، وعدم الاعتماد على المتخصصين والنماذج التخطيطية المناسبة لتحديد الأولويات. وهذا ما أكدت علية نتائج دراسة باتريك Patrinick 2004 بأن تحديد الأولويات يمثل أحد العناصر المهمة للتنمية المستدامة العادلة، وأن الأهداف القريبة والبعيدة المدى تتطلب التعاون والمشاركة من المجتمع وفق آليات تخطيطية في إطار من المتابعة والتكامل والتنسيق بين كافة الجهات المنوط بها تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق خطة أولويات محددة مسبقا.

جدول (٨) يوضح مستوى متابعة خطط التنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

م	مستوى متابعة خطط التنمية المستدامة	موافق بشدة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يتم توضيح مناطق القصور في التنفيذ.	١٣	١٩	٢٠	٥	٠	٣،٧٠	٠،١٢	٧
٢	يعتمد المخططين على أساليب متعددة في المتابعة.	١٠	١٨	١٧	١٠	٢	٣،٤٢	٠،١٤	٨
٣	تساعد المتابعة في تلافي جوانب القصور أولاً بأول.	١٧	٢٣	١٤	١	٢	٣،٩١	٠،١٣	٣
٤	تسهم متابعة الخطة في تنفيذها بكفاءة.	١٦	٢٢	١٥	٣	١	٣،٨٦	٠،١٣	٤
٥	تساعد المتابعة على صنع القرارات التخطيطية الفاعلة.	١٤	٢٤	١٤	٤	١	٣،٨١	٠،١٣	٥
٦	تساعد لجان المتابعة على تعديل مسار الخطة بصفة دورية.	٢٢	٢٧	٥	٢	١	٤،٨١	٠،١٢	١
٧	تتم متابعة الخطة بأسلوب علمي منظم.	٢٦	٢٥	٣	٣	٠	٤،٣٠	٠،١١	٢
٨	هناك تعاون بين فريق العمل القائم بالمتابعة.	١٥	١٩	١٩	٤	٠	٣،٧٩	٠،١٢	٦
المتوسط العام للمحور							٣،٤٩		

يتضح من نتائج الجدول (٨) أن مستوى تنفيذ خطط التنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث بلغ المتوسط العام للمحور (٣،٤٩) وهو متوسط، وقد جاء الترتيب على النحو التالي:

– جاء في الترتيب الأول (تساعد لجان المتابعة على تعديل مسار الخطة بصفة دورية) بوسط حسابي (٤،٨١) وانحراف معياري (٠،١٢). وقد يفسر ذلك بأهمية دور لجان المتابعة في التأكد من مدى سير الخطة المستدامة وفق لما خطط له، وإمكانية اتخاذ القرار المناسب بعديل مسارها في حالة الضرورة ووفق تقارير دقيقة يقوم بإعدادها لجان المتابعة وفق للخطط الموضوعة.

– وقد جاء في الترتيب الأخير (يعتمد المخططين على أساليب متعددة في المتابعة) بوسط حسابي (٣،٤٢) وانحراف معياري (٠،١٤). وقد يفسر ذلك الافتقار بعض المخططين لإيجاد أساليب متعددة للمتابعة وفق الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي، وضرورة تنوعها وفق الهدف منها، واعتمادهم على أساليب تقليدية غير فعالة.

جدول (٩) يوضح مستوى تقويم خطط التنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

م	مستوى تقويم خطط التنمية المستدامة	موافق بشدة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يتم تحديد ايجابيات وسلبيات الخطة بأسلوب علمي.	٥	١٩	١٨	١٣	٢	٣،٢١	٠،١٣	٤
٢	تتم الاستفادة من نتائج التقويم الخارجي.	١٢	١٦	٢٢	٤	٣	٣،٥٣	٠،١٤	١
٣	يراعى إجراء التقويم المرحلي والنهائي معاً.	٥	١٨	١٨	١٣	٣	٣،١٦	٠،١٤	٦
٤	يتم تقييم الخطة في إطار الأهداف الموضوعة.	٤	١٠	٢٠	١٨	٥	٢،٨٢	٠،١٤	٨
٥	تعاون الجهات المتعددة مع اللجان القائمة على التقويم.	٦	١٥	١٧	١٥	٤	٣،٠٧	٠،١٥	٧
٦	يتم تصميم بعض المشروعات في ضوء نتائج التقويم.	١٤	١٣	١٧	١٠	٣	٣،٤٤	٠،١٦	٣
٧	تتوافر نظم معلومات متكاملة للتقويم.	١١	١٨	١٨	٨	٢	٣،٤٩	٠،١٤	٢
٨	يمكن تصحيح مسار الخطة بناءً على التقويم.	٤	٢٠	١٨	١٣	٢	٣،١٩	٠،١٣	٥
المتوسط العام للمحور							٣،٥٦		

يتضح من نتائج الجدول (٩) أن مستوى تقويم خطط التنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث بلغ المتوسط العام للمحور (٣،٥٦) وهو متوسط، وقد جاء الترتيب على النحو التالي:

– جاء في الترتيب الأول (تتم الاستفادة من نتائج التقويم الخارجي) بوسط حسابي (٣،٥٣) وانحراف معياري (٠،١٤). وقد يفسر ذلك بأهمية الاعتماد على التقويم الخارجي لمستهدفات خطط التنمية المستدامة، كونه أكثر موضوعية وحيادية ودقة من التقويم الداخلي الذي قد يتغافل عن بعض جوانب القصور في المؤسسات.

– وقد جاء في الترتيب الأخير (يتم تقييم الخطة في إطار الأهداف الموضوعة) بوسط حسابي (٣،٨٢) وانحراف معياري (٠،١٤). وقد يفسر ذلك بعدم اهتمام بعض المخططين القائمين بالتقويم بتحديد ايجابيات وسلبيات خطط التنمية المستدامة وفق الأهداف الموضوعة، ويتطلب ذلك ضرورة تنمية وعي القائمين على التقويم بطبيعة التقويم الجيد وأهم نماذجه ومؤشراته ومتطلبات نجاحه.

جدول (١٠) يوضح الصعوبات التي تواجه التخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

م	الصعوبات	موافق بشدة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	ضعف الوعي بمكونات رؤية المملكة ٢٠٣٠.	٢٧	٢١	٧	٢	٠	٤،٢٨	٠،١١	٢
٢	عدم الاعتماد على الخبراء الميدانيين بشكل كافي.	٩	٢٢	٢١	٤	١	٣،٦٠	٠،١٢	٤
٣	ضعف ثقافة استدامة التنمية في المجتمع.	٦	٢٠	٢٢	٧	٢	٣،٣٧	٠،١٣	٥
٤	عدم مراعاة فرص الأجيال المستقبلية في التنمية.	٨	١٦	٢٢	٩	٢	٣،٣٣	٠،١٤	٦
٥	الاعتماد على الأساليب التقليدية في وضع الخطة.	٢٦	٢٥	٣	٣	٠	٤،٣٠	٠،١١	١
٦	تضارب البيانات والمعلومات في بعض خطط التنمية.	١٢	١١	١١	١٩	٤	٣،١٤	٠،١٧	٨
٧	عدم التنسيق بين الخبراء الأكاديميين والميدانيين.	٩	١٨	١٥	١٠	٥	٣،٢٨	٠،١٦	٧
٨	عدم إدراج الاعتبارات البيئية المستقبلية في خطط التنمية	٢٢	٢٢	١١	٠	٢	٤،١٠	٠،١٣	٣
المتوسط العام للمحور							٣،٩٤		

يتضح من نتائج الجدول (١٠) أن الصعوبات التي تواجه التخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث بلغ المتوسط العام للمحور (٣،٩٤) وهو قوي، وقد جاء الترتيب على النحو التالي:

– جاء في الترتيب الأول (الاعتماد على الأساليب التقليدية في وضع الخطة) بوسط حسابي (٤،٣٠) وانحراف معياري (٠،١١). وقد يفسر ذلك بأن من أهم صعوبات التخطيط للتنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء الأكاديميين هو الاعتماد على الأساليب التقليدية في وضع الخطة، وعدم الاستفادة من الأساليب والنماذج التخطيطية الحديثة، مما يحتم ضرورة تدريب المخططين ومتخذي القرار على تطبيق الأساليب والنماذج التخطيطية الحديثة.

– وقد جاء في الترتيب الأخير (تضارب البيانات والمعلومات في بعض خطط التنمية) بوسط حسابي (٣،١٤) وانحراف معياري (٠،١٧). وقد يفسر ذلك بأن البيانات والمعلومات التي يبنى على أساسها خطط التنمية المستدامة غير متضاربة، وأن الأجهزة التخطيطية في المملكة العربية السعودية تعتمد على نظم معلومات قوية توفر بيانات ومعلومات (كافية ودقيقة وحديثة) تساعد المخططين الاجتماعيين وصانعي القرار في صنع وصياغة خطط واقعية قادرة على تحقيق أهدافها. وهذا ما أكدت علية نتائج دراسة كاليموتيو Caellomito (2007) بأن هناك مجموعة من المبادئ التي يجب أن

تستند إليها برامج التنمية المستدامة مثل التنسيق والتفاعل بين كل الأبعاد المؤثرة على التنمية، وبناء نظم معلومات كافية ودقيقة وحديثة يمكن الاعتماد عليها في بناء خطط التنمية المستدامة.

جدول (١١) يوضح المقترحات للتخطيط التنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

م	المقترحات	موافق بشدة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	صنع سياسات تنموية بعيدة المدي في ضوء رؤية ٢٠٣٠.	٢٧	٢١	٧	٢	٠	٤،٢٨	٠،١١	٢
٢	إجراء المسوح الاجتماعية حول المشكلات القائمة.	١٧	٢٣	١٤	١	٢	٣،٩١	٠،١٣	٤
٣	تنمية المناطق التي عانت من الإهمال في الماضي.	٩	٢٢	٢١	٤	١	٣،٦٠	٠،١٢	٦
٤	أهمية مراعاة فرص الأجيال المستقبلية في التنمية.	١٥	١٩	١٩	٤	٠	٣،٧٩	٠،١٢	٥
٥	إدراج الاعتبارات البيئية المستقبلية في خطط التنمية.	٢٢	٢٢	١١	٠	٢	٤،١٠	٠،١٣	٣
٦	دراسة المشكلات المستقبلية للتنمية المستدامة.	١٢	١١	١١	١٩	٤	٣،١٤	٠،١٧	٨
٧	تنمية وعي المخططين بأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.	٢٦	٢٥	٣	٣	٠	٤،٣٠	٠،١١	١
٨	دراسة الوضع القائم للخدمات المختلفة في المجتمع.	١٤	١٣	١٧	١٠	٣	٣،٤٤	٠،١٦	٧
	المتوسط العام للمحور						٣،٩٠		

يتضح من نتائج الجدول (١١) أن المقترحات للتخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث بلغ المتوسط العام للمحور (٣،٩٠) وهو قوي، وقد جاء الترتيب على النحو التالي:

– جاء في الترتيب الأول (تنمية وعي المخططين بأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠) بوسط حسابي (٤،٣٠) وانحراف معياري (٠،١١). وقد يفسر ذلك بضرورة تنمية وعي المخططين الاجتماعيين بأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومعرفة مستهدفات الرؤية فيما يتعلق بخطط التنمية المستدامة، حتى يمكن صياغة تلك الخطط بواقعية ومرونة.

– وقد جاء في الترتيب الأخير (دراسة المشكلات المستقبلية للتنمية المستدامة) بوسط حسابي (٣،١٤) وانحراف معياري (٠،١٧). وقد يفسر ذلك بأنه بالفعل تتم دراسة المشكلات المستقبلية للتنمية المستدامة، فيما يتعلق بتحديد الأهداف ووضع وإعداد وتنفيذ ومتابعة وتقويم الخطة، ودراسة الصعوبات المتوقعة للخطط المستهدفة سواء صعوبات مرتبطة بتوافر الموارد البشرية أو صعوبات مرتبطة بالموارد والإمكانيات المالية والمادية والتكنولوجية. وهذا ما أكدت

علية نتائج دراسة ماركوك Markku 2005 بضرورة دراسة المشكلات المستقبلية للتنمية المستدامة في إطار دعم مفهوم وفلسفة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

التصور المقترح للتخطيط للتنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠:

في ضوء التوجهات والمعطيات النظرية للدراسة وتحليل واستقراء الدراسات السابقة المرتبطة بالقضية البحثية العربية والأجنبية الخاصة بالتخطيط للتنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، بالإضافة إلى اعتماد الباحثة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت تصورات مقترحة سواء في التنمية المستدامة أو المجالات الأخرى، وقراءات الباحثة المتعلقة بهذا المجال، جاء التصور المقترح كالتالي:

(١) المسلمات التي ينطلق منها التصور المقترح:

١- الاهتمام العالمي والاقليمي والمحلي بقضايا التنمية المستدامة وضرورة التخطيط لتحقيق الأهداف التنموية في المجتمع.

٢- ضرورة الاهتمام بصياغة الخطط والرؤى الإستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمجتمع السعودي في ظل المتغيرات المجتمعية المتلاحقة.

٣- يعد التخطيط للتنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال المتعاقبة مطلب هام يجب الاهتمام به بهدف العمل على تحقيق رؤية٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية.

٤- اهتمام الخدمة الاجتماعية بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة بقضايا التنمية المستدامة وضرورة تضافر كافة التخصصات وقطاعات المجتمع لمعالجة تلك القضايا.

(٢) الأسس والركائز التي يعتمد عليها التصور المقترح:

١- نتائج الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت في مجال التخطيط للتنمية المستدامة والتخطيط الاجتماعي.

٢- المعطيات النظرية والأدبيات للعلوم الاجتماعية والإنسانية عامة وللخدمة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي خاصة والمرتبطة بقضية التنمية المستدامة.

٣- المداخل والنظريات العلمية التي يسترشد بها الممارسين والمخططين الاجتماعية عند العمل التخطيط للتنمية المستدامة.

٤- نتائج الدراسة الحالية والدراسات والبحوث السابقة التي سواء في مجال التنمية المستدامة أو مجالات التنمية الاجتماعية أو في مجالات أخرى.

(٣) أهمية صياغة التصور المقترح:

١- تنمية ثقافة المشاركة المجتمعية وتحمل المسئولية من أجل تحمل تبعات التنمية والتخطيط للتنمية المستدامة في إطار فلسفة إشباع احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بفرص الأجيال المستقبلية في إشباع احتياجاتها.

٢- تنمية المسئولية الاجتماعية من قبل (الفرد، الجماعة، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني، الدولة) تجاه قضايا التنمية المستدامة وتحقيق رؤية ٢٠٣٠ للمملكة.

٣- العمل على صياغة أهداف وخطط التنمية المستدامة وفق إستراتيجية واضحة ورؤى مستقبلية في إطار فلسفة التنمية المستدامة وبأسلوب علمي مخطط.

٤- مسايرة التقدم العالمي والاقليمي في مجال التخطيط للتنمية المستدامة والعمل على الاستفادة من تجارب الدول الناجحة وفق ما يتناسب مع واقع المجتمع السعودي ورؤية٢٠٣٠.

(٤) أهداف التصور المقترح:

ينطلق الهدف الرئيس للرؤية المستقبلية من استراتيجية للتخطيط للتنمية المستدامة في ضوء رؤية٢٠٣٠ من منظور التخطيط الاجتماعي، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة في صنع سياسات وخطط وبرامج ومشروعات التنمية المستدامة.

٢- تغيير نظرة المجتمع لمفهوم التنمية من المنظور الضيق للمنظور الواسع المستدام.

٣- إدراج قضايا التنمية المستدامة على سلم أولويات الحكومة السعودية ورؤية٢٠٣٠ وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لها.

٤- تطوير مهارات وقدرات العاملين في مجالات التنمية المستدامة لتنمية قدراتهم على متابعة التغيرات المتلاحقة في المجتمع عالمياً وإقليمياً ومحلياً.

٥- تفعيل وإصدار التشريعات التي تضمن تسهيل إجراءات التخطيط للتنمية المستدامة، والعمل على استمرارية تفعيل وإصدار القوانين التي تكفل مشاركة المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في تحقيق أهدافها.

٦- إزالة العقبات والصعوبات التي قد تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع.

٧- رفع الوعي بثقافة التنمية المستدامة والوعي البيئي كأحد أهم أبعاد التنمية المستدامة في المجتمع السعودي.

(٥) المؤسسات المشاركة في تنفيذ التصور المقترح:

١- الهيئات التشريعية والقضائية.

٢- الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة كوزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل والتخطيط.

٣- مؤسسات المجتمع المدني (النقابات المهنية والجمعيات الأهلية في مجال التنمية المستدامة).

٤- مراكز البحوث والجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة في دراسات التنمية.

(٦) الخطوات التي يعتمد عليها التصور المقترح:

١- دراسة الواقع الحالي لسياسات التنمية المستدامة من منظور التخطيط الاجتماعي.

٢- الاستفادة من إسهامات العلماء والمتخصصين والبحوث والدراسات المرتبطة بمجالات وقضايا التنمية المستدامة من منظور الخدمة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي.

٣- دراسة الوضع المستهدف من التصور المقترح والخروج بتصورات وفق أهداف محددة وأساليب منهجية.

٤- تنفيذ الرؤية المستقبلية وفق الإمكانيات المتاحة ومتابعتها وتقييمها ومحاولة تطويرها بصفة مستمرة في ضوء المتغيرات المتلاحقة بالمجتمع.

(٧) عوامل نجاح التصور المقترح:

١- بناء نظم معلومات قوية كافية ودقيقة وحديثة تمد المخططين الاجتماعيين والمسئولين بإحصاءات حول التنمية المستدامة تسهم في صنع واتخاذ القرارات المرتبطة بهم على أسس سليمة.

٣- بناء القدرات التنظيمية والمهنية للقائمين على التخطيط للتنمية المستدامة، وتنمية مهاراتهم بما يسهم في تقديم الخدمات والبرامج الاجتماعية والأهلية في ضوء فلسفة التنمية المستدامة.

٤- عقد مؤتمر سنوي لدراسة قضايا التنمية المستدامة وكيفية معالجتها في ضوء رؤية المملكة٢٠٣٠.

٥- إثارة الوعي المجتمعي وتنوير الرأي العام لتوفير الدعم والمساندة للحكومة من أجل تحمل تبعات التنمية المستدامة وترشيد الإنفاق.

٦- محاولة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجالات التخطيط للتنمية المستدامة ومحاولة تطبيق التجارب الناجحة بما يتناسب مع طبيعة وإمكانيات وثقافة وخصوصية المجتمع السعودي.

(٨) وسائل تحقيق التصور المقترح:

- المقابلات.
- المحاضرات.
- المناقشات الجماعية.
- الندوات.
- الاتصال المباشر
- تصميم المشروعات.

مراجع البحث

- أبوعرة، عادل حماد (٢٠٠٦م). **التنمية المستدامة ودور تقنية المعلومات والاتصالات فيها**، مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، الرياض.
- البغدادى، راضي عباس (٢٠٠٨م). **المناطق العشوائية بين الواقع والطموح "نحو بيئة حضرية مستدامة"**، مجلة المخطط والتنمية، مجلة علمية متخصصة محكمة، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العدد، العدد الثامن عشر.
- حمزاوي، رياض أمين وأبو النصر، محمد ذكي (١٩٩٤م). **تخطيط الخدمات الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- الروسان، نايف (٢٠٠١م). **وسائل تطوير الخرائط في الوطن العربي (الأردن نموذجا)**، مجلة المخطط والتنمية، مجلة علمية متخصصة محكمة، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العدد العاشر.
- رؤية المملكة العربية السعودية: ٢٠٣٠.
- السروجي، طلعت مصطفي، حسن، فؤاد حسين (٢٠٠٢م). **التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، القاهرة، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.
- شمعان، إميل جميل (٢٠١٥). **عدالة التوزيع المكاني واختيار موقع الخدمات التعليمية في بغداد الجديدة**، مجلة المخطط والتنمية، مجلة علمية متخصصة محكمة، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العدد السادس.

- عبدالعال، عبد الحليم رضا (١٩٩٩م). **السياسة الاجتماعية**، القاهرة، دار الثقافة المصرية، للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الله، وفاء أحمد (٢٠٠٣). **حول المشكلة البيئية المعاصرة مفهوم جديد للتنمية**، القاهرة، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، مجلة البحوث الزراعية.
- عبد الله، وفاء أحمد (٢٠٠٤م). **إدارة التنمية المتواصلة في مصر"رؤية بيئية"**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد (٢) من ديسمبر.
- عثمان، محمد عثمان (٢٠٠٠م). **الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية**، المؤتمر العالمي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، ٢٣-٢٥نوفمبر.
- علي، ماهر أبو المعاطي (٢٠٠٢م). **التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري**، ط (٥)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،
- عوض، مصطفي وآخرون (٢٠٠٧م). **الشباب والتنمية المتواصلة**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.
- عيد، عادل عزت (٢٠١٧م). **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العدد (٥٨)، القاهرة.
- فهمي، خالد محمد (٢٠٠٨م). **دراسة تحليلية لبعض اتجاهات سياسات حماية البيئة وأدواتها**، القاهرة، المؤتمر القومي الأول للدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، يونيو.
- فهمي، خالد محمد(٢٠٠٦م). **العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة الطبيعية، القاهرة**، مؤتمر المحافظة على البيئة في منطقة القاهرة الكبرى، أكتوبر.
- قديد، محمود حمدان (٢٠١٠م). **التخطيط الحضري ودور التشريعات الحضرية في النهوض بعملية التنمية العمرانية"إمارة دبي نموذجا"**، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، رسالة ماجستير، غير منشورة.
- القصاص، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٠م). **الإنسان والبيئة والتنمية**، المؤتمر القومي الثاني للدراسات والبحوث البيئية، القاهرة.
- كوينرز، ديانا (١٩٩٠م). **مقدمة في التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث**، ط (١)، ترجمة: الفاروق زكي يونس، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، سلسلة الكتب المترجمة.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (١٩٨٩م). **مستقبلنا المشترك**، ترجمة: محمد كامل عارف، الكويت، سلسلة عالم الوقت، العدد (١٢٤)، أكتوبر.
- لديبين، جلير توجا وآخرون(٢٠٠٩م). **تزايد الفقراء في العالم والتنمية المستدامة، اليونسكو**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١٢١).
- ماكفيل، جورج (٢٠٠٠م). **استراتيجيات تنمية اقتصادية مستديمة**، الكويت مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مارس.
- محفوظ، محمود (٢٠٠٩م). **الأبعاد الحاكمة لتنمية الصحراء" تحديات تنمية الصحراء بعد عام ٢٠٠٠"**، مؤتمر الأمن الاجتماعي والتنمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

– المنديل، فائق جمعة (٢٠٠٨م). **سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية**، المؤتمر الإقليمي للمبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، الأردن، عمان.

– منظمة العمل الدولية (٢٠٠٤م). **التقرير الختامي لدور المجتمع المحلي في تنفيذ تدابر البيئة المرتبطة بالعمالة**، المجلد الأول، أكتوبر.

– يونس، الفاروق زكي (١٩٩٥م). **الخدمة الاجتماعية وقضايا الأمن الاجتماعي**، المؤتمر العلمي الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٦– ١٨ مارس.

-Amartx it(2007); **Man Capital and Ill Man Capability**, world Development.

-Amy Glasmeier(2003); **Poverty ,Sustainability and the Culture of Despair ,can Sustainable Development Strategic Support Poverty Alternative in American** , Most Environmentally , Challenged Communities, Abstract of Journal Article.

-Better Ralartes (2003); **Sustainable Development and Social Justice**, Spatial Priorities and Mechanisms for Delivery.

-Burion, Gummes (1995); **Social planning, In: Encyclopedia of Social work**, Washington, National Association of Social workers, 19 editions.

-Caellomito Csar(2007); A **Sustainable Development in Theory and Practice**, A Costa Rican Case Study Environment Steward Ship, Canada University of Delaw R. University.

-Haward, Iones (1995); **Social Welfare in third World Development**, London, Macmillan. Education, LT.D.

-Iohn, Minnery (1989); **Conflict management in urban planning**, Englewood Go W. publishing Company, Limited.

-Markku Wilenius(2005); **Sustainable Development and Human Capital in the Network Society, the Challenge Europe is facing in the future** , Sourly Article Communication, Vol(35).

-Mishol El(2004); **Benefit cost of Economic Growth**, London , Greacger.

-Noel Rita(2010); Social Justice and Economic Development, Chicago, University Chicago of Press.

-Patrinick, Steue Jay(2004); **Sustainable Development in the Vancouver**, Settle Lecorridor ,A system for Transported Planning, university of British Columbia.

-Phil Mocnaghten, Graham Pinfield (2000); **Planning and Sustainable Development**, Prospective foe Social Change, in: Philip Almendinger and Michael Chapman, Planning Beyond.

-Robert, L. C. Shneider(2001):**Social Work Advocacy "Anew frame work for action**", Brooks Cole, Wadsworth.

-United Nations(2000) ; **Demographic** Year Book , New York ,unitd nations.